قوله صدق مبدأ على مبدأ الخ اعلم ايها اللبيب الاريب ان العلماء المحققين السحرة والاولين المدققين المهرة من افاضل ديارنا واماثل جوارنا قد اجابوا عن الشبهة بوجوه وجيهة عديدة والعهدة فيها عليهم فعدلوا وقد جوا فمدحوا بما كدحوا وشكروا حين ظفروا وما شاخوا اذا عثروا والشكر لله عليهم والاجر يوم الجزاء عليهم واني مع اضاعتي المزجات سلكت سبيلا آخر للمنجات ومع ذلك فاني مع حسن ظني بكمود مهجتي وخمود جذوتي وقصور باعي في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة عن لي في كلامهم اختلال او ضعف واعتلال فعلينا ان نحقق الجواب على وجه الصواب ثم نتوجه الى ما عن لنا في هذا الباب من كلام ارباب الالباب فنقول المعترض القائل بان الحمد قول خاص والقول من كل عام فيلزم ان يكون المحمود مقولا لاستلزام تصادق المبدأين تصادق المشتقين ان اراد بالقول فان القول قد يؤخذ من حيث ان الاضافة الى المقول داخلة في مفهومه وقد يؤخذ من حيث ان الاضافة اليه خارجة عنه وقد يؤخذ اعم من الاعتبارين الاولين فيصدق على كل منهما فان اراد بقوله

قوله خاص ان الحمد هو الوصف بالجميل قول بالجميل فذلك مسلم فان القول بالجميل هو الوصف بالجميل من دون تفاوت فيلزم ان يكون المحمود هو المقول قلنا لا ضير فيه فان المحمود ذات تعلق بها الوصف بالجميل واذ قد تعلق بها الوصف بالجميل فقد تعلق بها القول بالجميل فلا نسلم بطلان تصادق المشتقين غايته الامر ان المقول في العرف لا يطلق على ذات تعلق بها القول بالجميل وان اراد بقوله ان الحمد قول بالاعتبار الثاني فذلك ممنوع فان الحمد عبارة عن القول بالجميل بان تكون الاضافة داخلة في مفهومه فكيف يصدق عليه القول بالمعنى الذي اخذت الاضافة خارجة عن مفهومه فليس بين المبدأين على هذا التقدير تصادق اصلا حتى يبنى عليه تصادق المشتقين وان اراد ان الحمد قول بالاعتبار الثالث فذلك مسلم وبطلان التصادق بين المشتقين ممنوع فانك قد عرفت ان المقول المشتق بالاعتبار الاول صادق على المحمود والمقول المشتق من القول بهذا الاعتبار اعم منه فيكون هذا ايضا صادقا على المحمود ومنشأ الاشتباه ان المعترض اخذ القول بالاعتبار الثالث فحكم بعمومه من الحمد واخذ المقول بالمعنى المشتق من القول بالاعتبار الثاني على ما جرى عليه العرف فالزم من صدق القول بالاعتبار الثالث على الحمد صدق المقول بالمعنى المشتق من القول بالاعتبار الثاني على المحمود فوقع في الغلط واوقع الناس في الغلط حتى اخذ واكثرون من الغلط فاستظهر هذا التحقيق فانه من اعلاق هذا التحقيق واما الاجوبة التي ذكروها فانها اربعة فمنها جواب المحشي ومآله الى منع استلزام تصادق المبدأين تصادق المشتقين وهو فاسد اما اولا فلان المانع من التصادق بين المشتقين انما يكون مفهوم المبدأ لا اشتراك الذات المبهمة والنسبة فاذا تصادق المبدآن فلا مانع من تصادقهما واما ثانيا فلان القول اعم من الحمد وتعلق الخاص بشيء او قيامه به يستلزم تعلق العام بذلك وقيامه به والتعلق والقيام مصححان لصدق المشتق من العام سواء كان اسم فاعل او اسم مفعول على ذلك الا ما المقدمة الثانية فظاهرة اما الاول فلاستحالة انسلاخ العام عن الخاص وقد اجاب عن الايراد الثاني مقدام المتأخرين والمتقدمين امام الحكماء والمتكلمين المؤيد بالتأييد الازلي مولانا مولوي عبد العلي روح الله روحه ونور ضريحه بان قيام الاخص بشيء وان استلزم قيام الاعم به لكن القيام نحو من الوجود وعدم امكان وجود الخاص بدون العام لكن تعلق الخاص بشيء لا يستلزم تعلق الاعم به اذ يجوز ان يكون التعلق ناشئا عن الخصوصية فلا يوجب تعلق بالاخصوصية فيه فالحمد اي القول بالجميل تعلق بذات المحمود ولم يتعلق به القول المطلق فلا يلزم التصادق بين المفعولين انتهى محصل كلامه وانى الى هذه الغاية لم اتفقه بما اراد قدس الله نفسه ونور رمسه فان القول اذا اخذ مع قطع النظر عن دخول الاضافة الى المقول في مفهومه او خروجه عنها فهو اعم من الحمد قطعا لا مجال للانكار وقد عرف في موضعه ان العام المأخوذ بهذا الوجه حامل لاحكام العموم والخصوص معا فلا يعقل عدم استلزام تعلق الخاص بشيء تعلق العام به ويعرف تحقيق هذا في موضعه ومنها جواب متين ذكره المولى المدقق الكامل المحقق السهالوي لواه الله تعالى في دار السلام

المدقق

King Saud University
Copyright © King Saud University